على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك فرقا بين متى وبين المقدر
به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة بالام عاملا
في فاعل ومفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر كقوله تع
لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا
صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير
تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان
القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او
محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله
لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر
للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وجهان واما فصل
بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجعل
المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر
في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم

بحث اسم الفاعل

اسم الفاعل ما اشتق من فعل اي
حدث موضوعا ذلك لاسم لمن قام اي الفعل به اي لذاته
ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان
ما يحمل امرو يذكر بلفظ ما والعلة تصيير التغليب بمعنى الحيوت
يعني بالحيوت تجدد وجوده له وقتا ما بمقيد ما احد الازمنة
الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه
وغيره من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير
ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا المشبهة لان الجمع
ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل في الجمع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك
لان المتبادر من قوله لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام
به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه
ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه لمن قام به الفعل

Copyright © King Saud University